

ضبط المخدر اثناء بحث رجال الإسعاف في جيوب الشخص المصاب

ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تملئها على رجل الإسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

(الطعن ٧٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠)

النوع الثاني للإستيفاف

الاستيفاف الذي تسمح به بعض القوانين الاستيفاف للتأكد من الالتزام بتنفيذ أحكام القانون الاستيفاف وكما ذكرنا نوعان : استيفاف الريبة والظنون ، وهو ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة ، وجوهر هذا الاستيفاف سلوك أو فعل غير مألوف ومخالف لطبيعة الأمور يأتيه شخص هو المستوقف طواعية منه واختيارا ، ويستوجب تدخل رجل السلطة العامة لاستجلاء الحقيقة ، فأساس هذا النوع من الاستيفاف الريبة والظنون التي تتولد في ذهن رجل السلطة العامة من السلوك أو الفعل الغير مألوف أو الشاذ الذي يسلكه الشخص المستوقف .

إذا ٠٠٠ فلا استيفاف من النوع السابق دون سلوك أو فعل غير مألوف أو شاذ ولا استيفاف دون ريبه وظنون .

وعلى نقيض الاستيفاف للريبة والظنون ، فإن ثمة نوع آخر من الاستيفاف لا يعتمد أولا يستند إلى فعل أو سلوك غير مألوف ولا يولد في ذهن رجل السلطة العامة ريب أو ظنون ، ومبني هذا الاستيفاف أن ثمة قوانين يقتضي تنفيذها أن يقوم الموظفون المختصون بالتحقق من مدي التزام الناس بها ، ومن هذه القوانين .

قانون الأحوال المدنية .

قانون المرور.

قانون الأسلحة والذخائر.

قانون تنظيم أعمال البناء والهدم.

وغني عن البيان أن هؤلاء المواطنين من مأموري الضبط القضائي سواء العام أو الخاص ، المهم هو توافر صفة الضبطية القضائية ، فغاية هذا النوع من الاستيقاف هو التثبيت من قيام المخاطبين بالقانون بالالتزام بأحكامه ، دونما حاجة إلى توافر ريبية أو ظنون ولذا فلرجل التزامه بالقانون من عدمه ، ولذا فمن حق رجال الأمن إيقاف السيارات للتأكد من سلامة أوراقها ومن حيازة سائقها لرخصة قيادة نافذة ، ومن حق رجال الأمن إيقاف من يجعل سلاحا للتحقق من شخصيته ومن رخصه السلاح الذي يجعله ، ومن حق رجال الأمن مطالبه الشخص بتقديم بطاقته الشخصية أو أي إثبات للشخصية ، وكذا ما يدل على تمام أداء الخدمة العسكرية أو الموقف التجنيدى بصفة عامة.

خلاصة القول إذا أن النوع الثاني من أنواع الاستيقاف يبرره التزام رجال السلطة العامة من التأكد بالتزام الناس بحكم القانون ولذا لا يجوز الدفع بانتفاء مبررات الاستيقاف فى هذا النوع ، لأنه لا ينبئ وكما ذكرنا على الريبة والظنون والتي يتحتم أن تتواجد قبل فعل الاستيقاف بل لأنه يتم دون حاجة إلى توافر حالة الريبة والظنون.

والترفة بين نوعي الاستيقاف ، استيقاف الريبة والظنون ، واستيقاف للتأكد من التزام الناس بحكم القانون يولد أثارا قانونية غاية فى الأهمية والخطورة ، ففي حين يلتزم محرر المحضر بيان ماهيته السلوك أو الفعل الذي أثار ريب وظنون رجل السلطة فى العامة وحدا به إلى التدخل لاستجلاء الحقيقة وإزالة الرب والظنون نجد أنه لا يلتزم النوع الأول من الاستيقاف (استيقاف الريبة والظنون) إذ يكفي الاستيقاف للتأكد من الالتزام بالقانون ببيان ذلك فى النوع الثاني محرر المحضر أن يثبت أن غاية الاستيقاف التثبيت من الإلزام بأحكام القانون .

ضبط المخدر حال المساجين

المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على أنه لضباط السجون حق تفتيش أى شخص يشبهه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم .

وعلى ذلك فإن تفتيش المسجون يجد أساسه القانوني فى المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون وهو ما يحول دون الطعن بعدم قانونية التفتيش ، والواقع أن المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تجيز التفتيش لطائفتين

الطائفة الأولى : المساجين

الطائفة الثانية : الموجودين داخل السجن كالزائرين للمساجين .

وفى بيان حق ضباط السجن وحراسة فى تفتيش أى مسجون (تفتيش ملابسه - وأمتعته - وغرفته (قضت محكمة النقض :

لما كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجون تنص على أنه " لضابط السجن وحراسة حق تفتيش أى - مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم و تعليمات السجن حيازتها أو إحرازها " ومن ثم فإن التفتيش الذى تم فى واقعة الدعوى يكون قد وقع صحيحاً وتترتب عليه نتائج ولا مخالفة فيه للقانون إذ أنه بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تسلكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها ولا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بإجرائه ومن ثم يكون ما ذهب إليه الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن ٣٠١٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٩٠)

وفي بيان حق ضباط السجن وحراسة في تفتيش أي العاملين بالسجن وغيرهم من المتواجدين داخل السجن قضت محكمة النقض :

لما كانت المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون تنص على أنه " لضباط السجن حق تفتيش أي شخص يشبهه في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم " مما مفاده على ضوء النص سالف الذكر أن تفتيش الطاعن كان استعمالاً لحق خوله القانون لمجرد الاشتباه أو الشك في حيازة الطاعن لأشياء ممنوعة وهو ما لم يخطئ الحكم في استخلاصه . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على أن ذويه أرسلوا إليه طعاماً بيد أن الضابط دس له المخدر بالطعام ، فمن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

كما قضي : من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانوناً القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم تميداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(الطعن ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨)

كما قضي : إن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن المركز تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق ، أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماساً للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرراً له من سلاح أو نحوه .

(الطعن ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨)

إن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماساً للقرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرراً له من سلاح أو نحوه .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢)

متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو فى حقيقة الأمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا فى مدة الحجز فحسب ، وفى سائر الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق . - جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦)

ضبط المخدر عرضاً

الأستاذ الزميل :

يقصد بضبط المخدر عرضاً توصل مأمور الضبط اليه دون تعمد البحث عنه ، فكأن المخدر يفصح عن وجوده ويشير الي جريمة ماتبس بارتكابها ، وضبط المخدر عرضاً يثير عدة مشكلات قانونية وعملية :

أولاً : لا حديث عن ظهور المخدر عرضاً إلا بمناسبة القبض علي المتهم .

وفي ذلك قضي نقضاً : من المقرر أن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجرح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً .

(الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٨٤)

ثانياً : التفتيش الوقائي للمتهم كمدخل لضبط المخدر عرضاً

وفي ذلك قضي نقضاً : إن من حق مأمور الضبط الذي قام بضبط الطاعن ، أن يجري تفتيشه ، بمقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، التي تجيز لمأمور الضبط القضائي في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم ، أن يفتشه ، هذا إلى أن التفتيش في صورة الدعوى - على السياق الذي أوردته المحكمة في معرض ردها على الدفع ببطلان التفتيش - أمر لازم تستوجبه وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه ، إذا ما سولت له نفسه التماساً للقرار أن يعتدى على من أجرى ضبطه ، بما عساه قد يكون محرزاً له من سلاح أو نحوه .

(الطعن رقم ٥٥٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٨٦)

ثالثاً : لا حديث عن ظهور عرضي للمخدر إلا إذا شاهده مأمور الضبط القضائي عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمه .

وفي ذلك قضي نقضاً : من المقرر ان الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح وذخيرة) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمه (فى إحدى حالات التلبس) - ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأدلة سائغة أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضاً أثناء التفتيش بحثاً عن السلاح والذخائر ، وقد استبان من طبيعة وصغر ولون اللفافة و مكان العثور عليها أن الضابط حين ضبطها ثم فضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وإنما قصد البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى صدر الإذن بشأنها . ولما كان تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا تتطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تفيد التعسف فى تنفيذه وهو موكول إليها تنزله المنزلة التى تراها ما دام سائغا وإذ كان الحكم قد أثب أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر فى نصه وتعسف فى تنفيذه معا ، وأن العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة فى ذلك .

(الطنن ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٤)

ثالثاً : أن الحديث عن الظهور العرضي للمخدر يقتضي قياس منفرد لكل حالة واقعية .

وفي ذلك قضي نقضاً : لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش الذى أثاره المدافع عن الطاعن تأسيساً على أن الإذن الصادر من النيابة العامة كان لضبط أسلحة وذخيرة بدون ترخيص وليس لضبط مواد مخدرة ورد عليه فى قوله : " وحيث أنه لا محل لما أثاره الدفاع عن المتهم بشأن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود إذن من النيابة العامة عن

ذلك وأن ضبط المخدر كان بجيب الصديري الأيمن الكبير للمتهم كان نتيجة البحث عن الذخيرة وقد ظهرت قطعة من المخدر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بجريمة إحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص ذلك أن تفتيش شخص يقصد به كل ما يتعلق بكيانه المادى وما يتحلى به من ملابس فضلا عن اعتراف المتهم بملكيته للصديري الذى كان يلبسه أمام النيابة العامة ولم يثبت لدى المحكمة أن هذا الاعتراف كان وليد إكراه وقد عثر بالجيب الأيمن لهذا الصديري على فتات دون الوزن لمخدر الحشيش وهو ما يضيف دليلاً جديداً قبل المتهم علاوة على ما سبق من أدلة ومن ثم يكون التفتيش الذى أسفر عنه ضبط المخدر بجيب الصديري الأيمن للمتهم تفتيشاً صحيحاً". وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويستقيم به الرد على ذلك الدفع ، ذلك بأن المحكمة أمت بالظروف والملابس التى ضبط فيها المخدر اطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع فى - أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة إحراز مخدر وإنما كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحاً فى القانون - ومع ذلك فإنه متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص فإنكشفت جريمة إحراز المخدر عرضاً لمأمور الضبط القضائى دون مسعى مقصود منه فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون فى حالة تلبس يصح لمأمور الضبط القضائى اتخاذ الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له فى أحوال التلبس بالجريمة كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بناء على الأمر بالتفتيش الذى انقطع عمله وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة . لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد ولا محل له .

(الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣)

كما قضت محكمة النقض فى خصوص تصوير مأمور الضبط القضائى لواقعة ضبط المخدر عرضاً : تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ألا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى

جاز لمأمور الضبط أن يضبطها،، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضاً أثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذاً للإذن الصادر بذلك بحثاً عن الأشياء الخاصة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وان أمر ضبطه كان عرضاً ونتيجة لما تقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك أن ضبط النقود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتماً الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثاً عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها.

(الطعن ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/١/٢١)

كما قضى نقضاً في الظهور العرضي للمخدر : لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم بحث عن أسلحه وذخائر أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فإذا ما كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش حريمه أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . وإذا كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره الضابط من أن اللعبة المضبوطة كانت تشف عما بداخلها من مخدر، فإنه يكون قد قرر ببطالان التفتيش الصادر لضبط أسلحة وذخائر دون أن يفحص كاهه أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن ٤٦٣ السنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠)

كما قضى نقضاً في الظهور العرضي للمخدر : من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء

التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (فى إحدى حالات التلبس) . ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجها نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحوز سلاحا بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى فى تفتيش ملابسه الداخلية فعثر فى جيب صديريه الأيسر على المخدر المضبوط فى حين أنه لم يكن مأذونا بالبحث عن مخدر. فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحرز شيئا من ذلك وليس فى الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان فى مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حاله التلبس ومن ثم يكون قد ساء للمحكمة أن تتعت تصرفه بالتعسف فى تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه .

(الطعن ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

رابعا : تعسف مأمور الضبط فى التفتيش وأثرة على الظهور العرضي للمخدر .

أن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تفيد التعسف فى تنفيذه وهو موكول إليها تنزله المنزلة التى تراها ما دام سائغا . ولما كان الحكم قد اثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر فى نصه وتعسف فى تنفيذه معا وأن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر، فإنه لا تصح المجادلة فى ذلك .

(الطعن ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

وفى ذلك قضى نقضاً : إن ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التى كان جمع الاستدلالات جاريا بشأنها - يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف

والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعى يستهدف البحث عنه - أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ إذن التفتيش بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق - لكي تقول كلمتها في ذلك.

(الطعن ١٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧)

وفي بيان كيف تم الظهور العرضي للمخدر قضي نقضاً : إن المحكمة وقد أملت بالظروف والملابسات التي ضبط فيها المخدر اطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم تكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك ، ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥)

حالات يتوافر فيها الظهور العرضي للمخدرات

حالات لا يتوافر فيها الظهور العرضي للمخدرات

متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحه وذخائره بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو تبين عرضاً أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقه ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيال جريمة متلبس . بها ويكون من واجبة ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص.

(الطعن ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٥٦)

متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات صحيحاً مستوفياً شرائطه

القانونية فإنه يكون للضابط الذى باشره وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضبط الأشياء التى تظهر عرضاً أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة .

(الطعن ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٤)

متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة . أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه ، وبأية طريقه يراها موصلة لذلك فإذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ فى أرض الغرفة ووجد به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(الطعن ١٧١ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٥٢)

متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو عثر فى أثناء التفتيش على علبة أتضح أن بها مواد مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز فى تفتيشه الحد الذى صرح به الأمر المذكور .

(الطعن ١٣٠٧ سنة ١٩ ق - جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٩)

إذا كان البوليس قد دخل منزل المتهم بوجه قانونى ليجرى التفتيش فيه بحثاً عن مسروقات فعثر أثناء التفتيش على مواد مخدرة ، فانه يكون من حقه بل من واجبه قانوناً أن يضبط هذه المواد ويقدمها لجهة الاختصاص . ولا يصح أن يقال أن ضبط هذه المواد فى تلك الحالة يكون قد وقع باطلاً على أساس أن ضابط البوليس إنما كان ينفذ أمراً عسكرياً ، إذ أن قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل آخر فوق عمله الأسمى ليس من شأنه أن يجرده من وظيفته .

(الطعن ١٢٥٠ سنة ١٣ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٤٣)

أنه وإن كان لرجل البوليس (أومباشى) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم وإحضاره تنفيذاً للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه لبحث ما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذاء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد. وإذا ما أسفر التفتيش فى هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح الاستشهاد به . أما إذا كان التفتيش قد أجرى من بادئ الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلاً غير جائز الاعتماد عليه .

(الطعن ١٥٦٨ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٦/٢)

إذا أذنت النيابة لضابط البوليس فى تفتيش المتهم هو ومنزله للبحث عن نقود مسروقة ، ثم أخذ يبحث عن المتهم فوجده ومعه آخر ، فلما رأياه حاول الهرب ، ووضع الشخصى الآخر يده فى أحد جيوبه مطبقاً عليها " فاعتمد ضابط البوليس على هذه القرائن وقبض على هذا الشخص وفتشه فعمله صحيح . لأن هذه القرائن يصح أن تكون من الدلائل التى تكفى لاعتبار هذا الشخص شريكا فى سرقة مع المتهم المأذون بتفتيشه ، وللضابط فى هذه الظروف بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يعده سارقاً ويقبض عليه ويفتشه للبحث عن المسروقات . فإذا عثر فى أثناء التفتيش على مخدر فضبطه فهذا الضبط يكون صحيحاً ، لأن ظهور المخدر معه أثناء التفتيش الذى يجريه عن المسروقات يجعله فى حلة تلبس بالمخدر .

(الطعن ٣٩٥ سنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/١/١٥)